**المدرسة التقليدية**

تعتبر أفكار المذهب الكلاسيكي امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة إنجلترا، ثم انتشر إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي[[1]](#footnote-2).

ومن أجل ذلك ينبغي في البداية إعطاء نبذة عن الإطار العام للبناء النظري للمدرسة التقليدية(**المطلب الأول**)، ثم عرض الإطار الفكري للمدرسة الكلاسيكية (**المطلب الثاني**).

**المطلب الأول:الإطار العام للبناء النظري للمدرسة التقليدية**

يعد الفكر الاقتصادي للمدرسة القديمة،انعكاسا لذلك التطور في حياة المجتمع الأوروبي واستجابة لمقتضيات هذا التطور، ولكي نفهم كيف كانت آراء المدرسة الكلاسيكية انعكاسا لهذا التطور واستجابة لمقتضياته، يجدر بنا أن نعرض الإطار الفكري العام لعصر الكلاسيك (**أولا**)، ثم نعرج على مؤسسوا المدرسة الكلاسيكية(**ثانيا**).

**أولا: الإطار الفكري في عصر الكلاسيك**

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ونذكر منهم أمثال: "**أدم سميث**"، "**توماس مالتس"** و"**جون ستيورت ميل**" و"**جون بتيست ساي**"، وكانت أولى معاقل بروزه في انجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد[[2]](#footnote-3).

ويمكن في سياق تطور المدرسة الكلاسيكية تقديم ملاحظتين أساسيتين، تكشفان عن الجو الفكري العام الذي صاحب نشأة وتطور المدرسة الكلاسيكية، وهما:

**الملاحظة الأولى:**تتمثل في انتشار فكرة القانون العلمي، فمنذ عصر "**إسحاق نيوتن**"أخذت تراود أذهان المفكرين في المجتمع الأوروبي فكرة مفادها، أن ثمة قوانين عامة وعالمية وغير قابلة للتغيير تحكم العالم كله،وهي القوانين الطبيعية التي تخضع لها كل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في كل زمان ومكان،شأنها في ذلك شأن القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية.[[3]](#footnote-4)

**الملاحظة الثانية:**تتمثل في أن التيار الفكري العام، كان يتجه كله نحو التركيز على أهمية الفرد باعتباره الوحدة الاجتماعية التي ترتبط بها كل القيم والمبادئ التي تسود المجتمع الإنساني،سواء في مجال الفكر الفلسفي أو في مجال التفكير السياسي أو التفكير الأخلاقي[[4]](#footnote-5).

-في **مجال الفكر الفلسفي** ،اتجه هذا التيار إلى تخليص الفرد من هيمنة أفكار ومبادئ كانت مفروضة عليه من قبل الكنيسة أو من جانب مفكرين سابقين مثل أرسطو وأفلاطون، وقد ظهر هذا التوجه الفكري نحو النزعة الفردية في كتابات "**ديكارت**" الذي نادى بمقولته الشهيرة" **أنا أفكر إذن أنا موجود**" والذي جعل بذلك أساس المعرفة عند كل فرد هو ذاته وحدها، ووجوده الخاص وليس في ذلك هدم لفكرة العلم لأن كل فرد يستطيع أن يفكر بذاته.

-في **مجال الفكر السياسي**، كان التأكيد على أن بناء الدولة وما ينشا من سلطة الحكم،مرده وأساسه العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع الذين كانوا في حالة طبيعية، ثم تنازلوا طواعية عن بعض حريتهم في سبيل قيام الدولة، ومن هنا فإن الفرد هو أساس السلطة السياسية، وأن أفراد المجتمع هم متساوون من هذه الناحية[[5]](#footnote-6).

-في نطاق **الفكر الأخلاقي**، ظهرت مدرسة النفعية في انجلترا وكان على رأسها"**جيريمي بينتام"**الذي أوضح بأن كل فرد هو أحسن من يقدر مصالحه ويرعى مصلحته الذاتية، ويحقق منفعته الشخصية و أنه في سلوكه يسعى دائما لتحقيق أكبر قسط من اللذة، وتحمل أقل قدر من الألم وهنا مكمن سعادة الفرد، كما تؤكد هذه المدرسة بأن سعي كل فرد لتحقيق سعادته هو السبيل إلى تحقيق أقصى قدر من السعادة المجتمعية،وذلك لأن السعادة الجماعية ليست سوى مجموع السعادات الفردية.[[6]](#footnote-7)

**ثانيا: مؤسسوا المدرسة الكلاسيكية**

هم مجموعة المفكرين الذين قدموا البناء النظري للمدرسة التقليدية والذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر،وقاموا بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية ابتداء من دائرة الإنتاج ،ودراسة العلاقات الحقيقية للإنتاج الرأسمالي انطلاقا من نظرية موضوعية في القيمة، هي نظرية العمل في القيمة، وبيان كيفية سير وأداء العملية الاقتصادية في مجموعها والعلاقات بين أجزائها المختلفة، وسنشير في نبذة مختصرة لكل من:**آدم سميث**،**دافيد ريكاردو**، **مالتس**، **جون استيوارت ميل** وجان ،ا،ساي، على النحو التالي:

**1-أدم سميث ( 1723-1790)[[7]](#footnote-8):**

يدور الفكر الاقتصادي لآدم سميث حول بعض الموضوعات الهامة التي تدخل في صميم دراسة علم الاقتصاد السياسي،منها:

**أ-تقسيم العمل:**رأى **سميث** أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية،ولكنه من ناحية أخرى يضعف استقلال الفرد،ويربطه بغيره من أفراد المجتمع،ومع ذلك،فتقسيم العمل يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع، كما يترتب على تقسيم العمل، زيادة مهارة العامل و اتقانه لعمله وتحقيق التحسينات الفنية[[8]](#footnote-9).

وقد ظل الاهتمام والبحث عن مصدر الثروة وأساسها شاغلا للاقتصاديين فترة طويلة فالتجاريون وجدوا هذا المصدر في التجارة الخارجية،والطبيعيون في الأرض،أما سميث فقد أوضح أن العمل هو المصدر النهائي للثروة وثروة البلد في اعتقاده تتوقف على:

-إنتاجية العمل.

-حجم قوة العمل المنتج.

 كذلك بين سميث أثر حجم السوق على زيادة الإنتاجية، حيث أن تقسيم العمل محدود بحجم السوق،فكلما زاد حجم السوق أمكن التوسع في تقسيم العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية[[9]](#footnote-10).

وتجدر الإشارة ، إلى أن **آدم سميث** فرق بين العمل المنتج وغير المنتج، لأنه أراد أن يعبر بالعمل المنتج عن تلك الأعمال، التي تساعد في زيادة تراكم رأس المال، وفي هذا تأكيد لنظرة سميث إلى "**ثروة الأمم**"، فهذه الثروة تتوقف إلى حد بعيد على تراكم رأس المال، ويعرف العمل المنتج بأنه كل ما تعلق بإنتاج شيء مادي، بينما العمل غير المنتج،هو ذلك النوع من العمل الذي ينتهي بلا زيادة في القيمة مهما كان هذا العمل نافعا.[[10]](#footnote-11)

**ب-نظرية القيمة:**

تعتبر نظرية القيمة الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية، وجوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة، إذ لكي تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا حتى يكون لها قيمة، وأن مصدر القيمة هو العمل البشري[[11]](#footnote-12)، وتحدد قيمة المبادلة لأي سلعة رأي **سميث** على أساس العمل الذي تحتويه أي على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها وليس المقصود بالعمل هنا،العمل المباشر فقط أي ما يبذل من مجهود إنساني أثناء صنع السلع، بل إن رأس المال والموالد الأولية تمثل عملا إنسانيا مخزونا أو محبوسا في رأس المال أو في المادة الأولية[[12]](#footnote-13)**.**

**ج-التجارة الخارجية:**

دافع آدم سميث عن الحرية الاقتصادية على المستوى الدولي، واعتبر التجارة الخارجية تقوم على أساس التقسيم الدولي للعمل، وأن تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بها يبقى أمر نسبي[[13]](#footnote-14)، فالحرية التجارية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، تزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب، وتحقق عدة مكاسب أهمها:**أولا**،إن التجارة الخارجية تحمل إلى الخارج الفائض من الناتج القومي، بعد سد حاجة الاستهلاك المحلي،**ثانيا**، تجلب التجارة الخارجية إلى الدولة المعنية سلعا أخرى يوجد لها طلب محلي[[14]](#footnote-15).

**د-تدخل الدولة في النشاط ا لاقتصادي:**

يقوم التحليل الاقتصادي لـ: **سميث** على فلسفة عامة مفادها،أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي،وهذا الأخير يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة،ويهتدي في تصرفاته الاقتصادية، بما يحقق منفعته الشخصية، وهذه المنفعة الشخصية هي الحافز،والمحرك الأساسي لهذا النشاط الاقتصادي، و أنه لا تعارض بين المصلحة الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع، لأن المصلحة العامة،ليست سوى مجموع المصالح الخاصة ولذلك استبعد آدم سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقرر بأن وظائف الدولة تنحصر في حماية المجتمع من الغزو أو العدوان الخارجي من طرف المجتمعات الأخرى وإدارة القانون والعدالة ...الخ.[[15]](#footnote-16)

**2-توماس روبرت مالتوس (1766-1834)**[[16]](#footnote-17)**:**

لقد اهتم مالتوس بالمجتمع ومشكلاته وهو ما دفعه إلى التركيز على أوضاع السكان[[17]](#footnote-18)، حيث لاحظ أن تزايد كل من السكان والموارد الغذائية مع مرور الزمن،ولكنهما لا يتزايدان بنفس المعدل ويؤدي هذا الاختلال في معدل الزيادة إلى ظهور المظالم الاجتماعية، ومعنى ذلك أن الأفراد بتأثير الغرائز الجنسية وغريزة حفظ النوع يتزايدون بمعدل كبير جدا، في حين أن الزيادة في الإنتاج الغذائي تخضع لقيود طبيعية وبالتالي تكون أقل بكثير من هذه الزيادة في السكان.[[18]](#footnote-19)

ولإبراز فكرته عمد **مالتوس** إلى تشبيه زيادة السكان بمتوالية هندسية في حين أن زيادة المواد الغذائية تكون في شكل متوالية عددية، وأشار **مالتوس** إلى أن السكان قادرون على المضاعفة مرة كل 25 سنة إذ لم تقم عقبات تحول دون ذلك أما الإنتاج الزراعي فإنه لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة[[19]](#footnote-20).

هذا الاختلال الحاصل بين الزيادة في السكان والزيادة في الإنتاج الزراعي، يؤدي إلى ضرورة تدخل عوامل خارجية من شأنها إعادة التوازن بين نمو السكان ونمو المواد الغذائية، وقد بين **مالتس** في أول الأمر أن هذه العوامل تتكون مما اسماه "**بالموانع الايجابية positivecheks** "، مثل الحروب والمجاعات والأوبئة و الأمراض، ومن هذه الزاوية فهو لا يدين الحروب والمجاعات طالما أن هناك عوامل ضرورية لإعادة التوازن بين السكان وبين الإنتاج الزراعي[[20]](#footnote-21).

هذا ما دفع بالكثير من المفكرين اللاحقين إلى وصف **مالتس** بأنه رجعي يبرر المظالم الاجتماعية والأوضاع الفاسدة، بالرغم من إضافته فيما بعض ما اسماه بالموانع الأخلاقية،مثل التأخر في الزواج مع العفة، كما أن الآراء التي نادى بها **مالتس** فيما يتعلق بزيادة السكان أو زيادة الإنتاج من المواد الغذائية لم ترتبط بدراسة إحصائية تطبيقية، وإنما بنيت على الملاحظة البسيطة ولاشك في أن ذلك يضعف كثيرا من آرائه،فقد تبين أن العالم عرف فيما بعد زيادة ضخمة في الإنتاج سمحت باستيعاب زيادات كبيرة في السكان مع تحسين ظروف معيشتهم، وقد كانت تجربة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على عدم صدق تنبوءات **مالتس**، فلم يتصور مدى التقدم الفني الممكن في الإنتاج الزراعي وفي الإنتاج بصفة عامة[[21]](#footnote-22).

**3-دافيد ريكاردو (1773-1823)[[22]](#footnote-23):**

يستند التحليل الاقتصادي عند **ريكاردو** إلى عدد كبير من الفروض المقبولة مقدما، وتقوم هذه الفروض في مجوعها على أن الفرد يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن، ومع **ريكاردو** لم تعد اليد الخفية التي توفق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تعبيرا عن العناية الإلهية والنظام الطبيعي كما كان اعتقاد **آدم سميث**، بقد ما أصبحت نتيجة للتنظيم الاجتماعي وبخاصة المنافسة بين الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع[[23]](#footnote-24)، وعموما يمكن عرض أهم ما أسهم به **ريكاردو** في المذهب التقليدي، فيما يلي:

**أ-نظرية التوزيع:**

لم يهتم الكلاسيكيون بصفة عامة بما يعرف باسم "**التوزيع الشخصي"**،أي بتوزيع الدخل القومي للأفراد والأشخاص الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة،طبقا لاختلاف مقدار كل طبقة بل اهتموا "**بالتوزيع الوظيفي"**،أي بتوزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة (عمل،رأس المال،الطبيعة)،منظورا إلى كل واحد من هذه العناصر المختلفة على أساس وظيفته في الإنتاج دون الاهتمام بالأفراد، ويمكن تلخيص آراء **ريكاردو** في نظرية التوزيع في الريع والأجر، كما يلي:

**-الريع:** هو ما يحصل عليه ملاك الأراضي الزراعية مقابل سماحهم لغيرهم باستخدامها،والريع لا ينشأ لو لم تكن الأرض محدودة ومملوكة ملكية خاصة،فهو يأتي كنتيجة لندرة عنصر الأرض وتفاوت خصوبتها،أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين **ريكاردو** أن ذلك يتوقف على درجة تفاوت في خصوبة الأراضي،وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك المدني وهي التي تحدد مستويات الطلب على المنتجات الزراعية.[[24]](#footnote-25)

**-الأجر:** يعتقد **ريكاردو** أن **العمل** سلعة كبقية السلع الأخرى قد تزيد أو تنقص كميتها في السوق مثلها مثل بقية السلع الأخرى،و أن ثمن العمل هو الأجر و أن هذا الأخير يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل، وحسب **ريكاردو** لا يمكن أن يرتفع الآجر في العمل آو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى، لأنه لو ارتفع الأجر على المستوى اللازم لمعيشة العامل الضرورية،تتحسن حالة العمال فيقبلون على الزواج فيزيد النسل وبذلك يزداد عدد العمال ،مما يترتب عليه انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية.

أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد،فتسوء حالة العمال الاجتماعية و ينقص زواجهم وتناسلهم،كما ينقص عددهم نتيجة للأمراض ويترتب على ذلك نقص العرض في العمل،ومن ثمة ارتفاع أجورهم إلى المستوى اللازم للحفاظ على معيشتهم الضرورية.

فالأجر لا يتحدد بالمفاوضات بين العمال وأرباب العمل،لكنه محكوم فقط بقانون طبيعي و لا يستطيع العمال أو أرباب الأعمال مخالفة ما يقضي به هذا القانون، حتى أطلق على هذا القانون اسم القانون الحدي للأجور،لأن العمال مقيدون به و لا يستطيعون تحسين حالهم ومستواهم يقضي به.[[25]](#footnote-26)

**ب-التجارة الخارجية:**

يرى **ريكاردو** أن التجارة الخارجية تختلف عن جذريا عن التجارة الداخلية، وأن هناك مصلحة في قيام التجارة بين بلدين دون حاجة إلى اختلاف في النفقات المطلقة،ويكفي في هذا الصدد أن يوجد اختلاف نسبي بين التكاليف في البلدين حتى تحقق التجارة نفعا لكل منهما، وقد تجد دولة أنها تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج أكثر من سلعة ولكنها تحقق فائدة من دخولها في التجارة مع دولة أقل منها كفاءة في إنتاج هذه السلع،ويكفي لذلك أن يكون هناك اختلاف في المزايا النسبية، فالعبرة بالمزايا النسبية وليس بالمزايا المطلقة.[[26]](#footnote-27)

**4-جون ستيورات ميل STUART MILL (1806-1873)[[27]](#footnote-28):**

أسهم **ميل** في المذهب التقليدي عن طريق التفرقة بين القوانين الاقتصادية التي تحكم الإنتاج، وهي تتصف بأنها مطلقة وثابتة،أما القوانين التي تحكم التوزيع فهي نسبية، ويترتب على ذلك أنه إذا كان من غير الممكن تعديل نظام الإنتاج،فإنه يمكن على الأقل تعديل نظام التوزيع.

أشار **ميل** إلى **التفاوت في توزيع الثروات** على مختلف الشعوب وكان يعزو ذلك من ناحية إلى قوانين الإنتاج وهي **القوانين الطبيعية عير التحكمية**،ومن ناحية أخرى إلى **قوانين التوزيع التحكمية** لأنها تتأثر إلى حد كبير بما أقامه الإنسان من مؤسسات اجتماعية،ودعا **ميل** إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية أهمها:

**أ-إلغاء نظام الأجراء،** الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى الحد الأدنى واستبداله بنظام تعاوني للإنتاج يشارك فيه العمل على قدر المساواة في ملكية رأس المال.

**ب-مصادرة ريع الأراضي،** لصالح الجماعة عن طريق الضريبة العقارية نظرا لكون نشأة هذا الريع نتيجة للزيادة السكانية وليس نتيجة لعمل ملاك الأراضي الزراعية.

**ج-تحديد حق الإرث بحدود مبلغ معين،**حتى يتحقق التكافؤ بين كافة الأفراد.[[28]](#footnote-29)

وقد ساهم ميل أيضا في عرض النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية والتي مفادها أنإتباع قاعدة الحرية الاقتصادية بالنسبة للتعاملات مع الخارج،سوف يؤدي حتما إلى تخصص كل بلد في إنتاج السلع،كما يفيد التخصص العالم في مجموعه لأنه يؤدي إلى حصول كل بلد والعالم على كمية من المنتجات أكبر لو لم يحدث التخصص[[29]](#footnote-30).

**5- جان باتيست سايJEAN BATIETE SAY (1767-1832)[[30]](#footnote-31):**

يعتبر جون **باتيست ساي** المفكر الذي عرض النظرية الاقتصادية في فرنسا،وأسهم فيها إسهاما واضحا،عن طريق قانونه المعروف باسم "**قانون الأسواق**"، وهو أساس المنهج التقليدي في نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي[[31]](#footnote-32).

ويتلخص هذا القانون في أن المنتجات تتبادل بمعنى أن العرض يخلق الطلب المساوي له،وتبعا **لساي** فإن السلعة بمجرد إنتاجها تخلق سوقا لسلعة أخرى تساوي في قيمتها، مع قيمة السلعة المنتجة،وحينما ينتهي المنتج من إنتاج سلعته،فإنه يصبح متلهفا إلى بيعها في الحال خوفا من تلاشي قيمتها في يده،وحينما يبيع السلعة ويحصل على ثمنها نقودا،فإنه يصبح متلهفا كذلك إلى التخلص من هذه النقود،لأن قيمتها هي الأخرى عرضة للتغيير والطريقة التي يمكن بواسطتها،يمكن التخلص من النقود هي شراء سلعة و من ثم فإن مجرد إنتاج سلعة معينة يخلق الطلب على إنتاج سلعة أخرى.[[32]](#footnote-33)

ويترتب على ذلك اتجاه النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي،و أنه إذا حدث اختلال لهذا التوازن في صورة إفراط في الإنتاج،فإن هذا الاختلال لن يكون إلا جزئيا،يتعلق ببعض فروع الإنتاج وهناك من العوامل التلقائية ما يضمن علاج هذا الاختلال،ذلك إن تغيرات الأثمان وانتقال عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج،سوف تضمن علاج الاختلال تلقائيا و بالتالي التوصل إلى التوازن الاقتصادي الكلي[[33]](#footnote-34).

وقد ميز **ساي** بين وظيفة صاحب العمل أو المنظم وبين وظيفة الرأسمالي،وفي هذا الصدد بين **ساي** وظيفة المنظم في أي مشروع بالشرح المفصل، إذ يقول بأن المنظم هو ذلك الشخص الذي يتولى إدارة المشروع والإشراف عليه، وهو الذي يتحمل المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال المستثمر في المشروع، من هنا جاء مقولة **ساي:** "**إن المنظم هو عماد كل نشاط اقتصادي**"، سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية التوزيع، فهو الذي يستأجر عناصر الإنتاج،العمل من العمال، ورأس المال من المدخر، والأرض من المالك العقاري،وهو يدفع لكل منهم على التوالي أجرا أو فائدة أو إيجار،وهو الذي يجمع بين هذه العناصر الإنتاجية المختلفة بنسب معينة، للحصول على منتجات لبيعها في السوق،ويدفع ثمنها ما يستحق لمقدمي هذه العناصر ويحتفظ لنفسه بالربح.[[34]](#footnote-35)

**ثالثا: تقييم الفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية**

لاشك أن المدرسة التقليدية كانت وستظل المدرسة الرائدة في العلوم الاقتصادية، والتي أسست فيما بعد لإنتاج فكري غزير في مجال الاقتصاد، وتتبلور مزايا هذه المدرسة في النقاط التالية:

-أعطت الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية دفعا قويا لعلم الاقتصاد من خلال تطرقها إلى نظريات الإنتاج و القيمة والتوزيع.

-اعتبرت أفكار المدرسة التقليدية بمثابة الانطلاقة لأفكار جديدة وقوة لظهور مدارس أخرى في ميدان علم الاقتصاد.

-التطرق إلى تراكم رأس المال وأهمية تراكمه في إحداث التنمية والنمو[[35]](#footnote-36).

ولكن رغم ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات، وسنشير إلى بعض منها فيما يلي:

-القول بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على الظواهر الاقتصادية في كل زمان ومكان دون تمييز، كما لم تهتم المدرسة التقليدية بدراسة التاريخ الاقتصادي واتبعت طريقة الاستنتاج التجريبي،واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها،ولما كانت المجتمعات تتغير فإن القوانين تتغير، ولهذا لايمكن الاعتماد في البحث عن الطريقة الاستنتاجية التجريبية التي طبقها الكلاسيك.[[36]](#footnote-37)

-لم تأخذ المدرسة التقليدية بعين الاعتبار وظيفة النقود كمخزن للقيمة واعتقد الكلاسيكيون، أن للنقود دورا محايدا وأنها: "**مجرد حجاب يغطي الحقيقة**"[[37]](#footnote-38)،وأن لا شيئا أكثر تفاهة من النقود،لأن البضائع تبادل ببضائع،فقد بين **كينز** أن ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود دون إنفاقها قد يزيد، فيقل الإنفاق النقدي على السلع ويقل الطلب الكلي فلا يستطيع المنتجون صرف كل منتجاتهم،فينقصون من الإنتاج وبالنتيجة يقومون بطرد العمال[[38]](#footnote-39).

-لم يهتم الكلاسيك في بحثهم حول التجارة الخارجية، بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات البلدان المتخلفة صناعيا،إذا ما تركت الحرية الكاملة للتجارة الدولية، حيث خدمت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية الاقتصاد البريطاني حينها، حيث كان اقتصادا صناعيا متقدما بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعيا[[39]](#footnote-40).

-الانتقاد الأخطر الذي وجه للمدرسة التقليدية هو المتعلق بنظريتهم للتشغيل،فاعتقادهم أن انخفاض الأجر سيؤدي إلى القضاء على البطالة هو رأي خاطئ،لأن انخفاض الأجور سيؤدي إلى الانخفاض في دخل العمال،ومن ثم إلى انخفاض طلبهم على السلع ما يؤثر في عملية الإنتاج، حيث أن المنتجين سيخفضون من إنتاجهم للسلع وكذلك سيتخلصون من جزء كبير من العمال، مما يزيد من البطالة أكثر[[40]](#footnote-41).

1. نفس المرجع، ص 41. [↑](#footnote-ref-2)
2. سعيد النجار، المرجع السابق، ص 113- 114. [↑](#footnote-ref-3)
3. عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني كامل، مبادئ الاقتصاد السياسي في نظريات الإنتاج والنفقة، نظريات التوزيع التحليل الاقتصادي الكلي والدخل القومي، 2006، ص514. [↑](#footnote-ref-4)
4. علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 69. [↑](#footnote-ref-5)
5. نفس المرجع، ص 69، 70. [↑](#footnote-ref-6)
6. حسين عمر، المرجع السابق، ص 210. [↑](#footnote-ref-7)
7. ولد **آدم سميث adamsmith**(123-1790)، تأثر كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ويعتبر في نظر الكثيرين من الاقتصاديين "**أب الاقتصاد السياسي**"، وأول قادة الفكر الكلاسيكي، نشر سميث كتابا بعنوان "**نظرية المشاعر الأخلاقية**"، كتاب "**ثروة الأمم**" سنة 1776، ويعتبر تحفة في الإبداع الفكري وأفضل أعماله الفنية على الإطلاق، وله كتب أخرى في الفلسفة والأخلاق. [↑](#footnote-ref-8)
8. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 59. [↑](#footnote-ref-9)
9. نفس المرجع، ص 59، 60. [↑](#footnote-ref-10)
10. فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 107. [↑](#footnote-ref-11)
11. عبد المولى السيد، أصول الاقتصاد، مصر: دار الفكر العربي، 1977، ص 67. [↑](#footnote-ref-12)
12. لبيب شقير، المرجع السابق، ص 177. [↑](#footnote-ref-13)
13. عزت عبد الحميد البرعي، المرجع السابق، ص 521. [↑](#footnote-ref-14)
14. علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 75. [↑](#footnote-ref-15)
15. حسين عمر، المرجع السابق، ص 253. [↑](#footnote-ref-16)
16. **توماس روبرت مالتوس tomas robert maltus** (1766-1834)، أسهم في إبراز بعض جوان الفكر الكلاسيكي، وأعطى دفعة قوية للفكر الكلاسيكي، بنظريته الشهيرة عن السكان، وأهم مؤلفاته، مقالة في:**"مبدأ السكان وأثرها على تقدم المجتمع**" سنة1792، كتاب:"**أصول الاقتصاد السياسي"** سنة 1820، وعدة مقالات أخرى في موضوعات متفرقة من الاقتصاد، وللأسف لم تلق عناية الباحثين حتى وجه **لورد كينز** النظر إليها، أنظر : حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص72. [↑](#footnote-ref-17)
17. إبراهيم مشورب، المرجع السابق، ص 67. [↑](#footnote-ref-18)
18. حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص73. [↑](#footnote-ref-19)
19. نفس المرجع، ص 74. [↑](#footnote-ref-20)
20. علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 77. [↑](#footnote-ref-21)
21. نفس المرجع، ص73. [↑](#footnote-ref-22)
22. **دافيد ريكاردو davidricardo** (1773-1823)، تنسب إليه أغلب آراء المدرسة الكلاسيكية، والذي يتميز بدرجة عالية من الفكر التجريدي، وقد كتب عدة مقالات وكتيبات في الموضوعات الاقتصادية، وأهم كتبه: "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، سنة 1817، أنظر: حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص64. [↑](#footnote-ref-23)
23. نفس المرجع، ص64. [↑](#footnote-ref-24)
24. لبيب شقير، المرجع السابق، ص 181. [↑](#footnote-ref-25)
25. حسن عمر، المرجع السابق، ص 317. [↑](#footnote-ref-26)
26. حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 69. [↑](#footnote-ref-27)
27. **جون ستيورات ميل STUART MILL**(1806-1873)، يعتبر آخر قادة الفكر الكلاسيكي في انجلترا، وكان يتميز بثقافة واسعة وأكد في كتاباته، على ضرورة الإصلاح الاجتماعي، له عدة مؤلفات في المنطق والسياسة، وفي عام 148 ظهر كتابه الشهير بعنوان :"**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، أنظر: عزت عبد الحميد البرعي، المرجع السابق، ص 512. [↑](#footnote-ref-28)
28. عبد المولى السيد، المرجع السابق، ص 136. [↑](#footnote-ref-29)
29. نفس المرجع، ص 137. [↑](#footnote-ref-30)
30. **جان باتيست سايJEAN BATIETE SAY** (1767-1832)، كان له دوره الملحوظ في عرض ونشر أفكار المدرسة التقليدية في أوروبا خصوصا في فرنسا، انفرد بنظريته حول الطلب والعرض، بمقولة"**أن العرض يخلق الطلب عليه**"، وهي النظرية المعروفة "بقانون الأسواق"، من أشهر أعماله: "**رسالة في الاقتصاد السياسي**". [↑](#footnote-ref-31)
31. رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 63. [↑](#footnote-ref-32)
32. حسين عمر، المرجع السابق، ص 373. [↑](#footnote-ref-33)
33. علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص81. [↑](#footnote-ref-34)
34. حسين عمر، المرجع السابق، ص 378. [↑](#footnote-ref-35)
35. رفيقة حروش، المرجع السابق، ص 131. [↑](#footnote-ref-36)
36. حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 38. [↑](#footnote-ref-37)
37. فتح الله ولعلو، المرجع السابق، ص 135. [↑](#footnote-ref-38)
38. علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص82. [↑](#footnote-ref-39)
39. حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 39. [↑](#footnote-ref-40)
40. محمد حنوش، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط1، الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2015، ص 58. [↑](#footnote-ref-41)